منع الوكلاء المساعدين بالمجلس البلدي من التوقيع على الكتب الصادرة

اصدر الأمين العام للمجلس البلدي بدر العدساني التعميم التالي: بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل يمنع منعا باتا على الامناء المساعدين التوقيع على الكتب الصادرة من الامانة وان يعتمد فقط توقيع الامين العام للمجلس البلدي.

خلال ورشة العمل الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للمرور خلال الفترة من 2009 إلى 2019

صفر: عدم حلّ المشكلة المرورية خلال عشر سنوات يكلف الدولة 27 مليار دينار

الدوسري: تكليف «الفتوى والتشريع» بإعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للنقل

د.فاضل صفر متحدثا

اللواء محمود الدوسري يستعرض الاستراتيجية الوطنية

البروفيسور م.كيم جريو (محمد ماهر)

د.فاضل صفر واللواء محمود الدوسري وم.احمد الصبيح خلال ورشة العمل

بداح العنزي

أكد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر أن الدراسات تشير الى ان كلفة المشكلة المرورية في الكويت تصل الى اكثر من 27 مليار دينار خلال السنوات العشر المقبلة اذا لم يتم علاجها.

وقال د.صفر خلال افتتاحه ورشة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور والخطة التنفيذية والمعلومات المطلوبة من الجهات المعنية لتطبيقها: اصبح تقدم الدول يقاس بمستوى انظمة تنقل الافراد والبضائع وسلامة الطرق والمحافظة على البيئة ومدى تلبية قطاع النقل لاحتياجات النمو الاقتصادي والسكاني محليا واقليميا.

تطوير نظام النقل

واضاف انه بعد دعوة صاحب السمو الأمير لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي، بات من الضروري ان نحرص على تطوير نظام النقل في الدولة والعمل على تنفيذ المشاريع الجديدة بدقة لجني الفوائد المرجوة من استثماراتنا الوطنية في المشاريع التنموية، الأمر الذي يتطلب تخطيطا مستداما وجودة في التنفيذ وإيجاد مناخ استثماري جاذب يقوم على تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، وتعزيز الدور الإقليمي الذي يمكن ان تلعبه الكويت نظرا لما تتمتع به من موقع استراتيجي بالنسبة لحركة التجارة الإقليمية والدولية، واضاف د.صفر: ويمثل النقل قطاعا معقدا متعدد المحاور مثل الطرق والنقل العام وخدمات الاسعاف والاطفاء والتعليم وشرطة المرور وتخطيط المدن والنمو الاقتصادي والسكان والبيئة والتجارة والصناعة والحدود الاقليمية وميزانية الدولة والكوادر المتخصصة والهياكل المؤسسية الفعالة، لذلك فقد عملت وزارة الاشغال وبلدية الكويت والجهات الحكومية المعنية على تطوير التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات لخلق قطاع يلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات خطط التنمية الطموحة، ويهدف مشروع الاستراتيجية الوطنية الى خلق قطاع نقل مستدام ذي سلامة عالية وتعزيز مفهوم الادارة الذكية ومعالجة موضوع نقص الخبرات والبحوث العلمية وتطوير الوعي المروري وتبني منظومة فعالة لمراقبة كفاءة التنفيذ، كما يهدف الى تطوير الامكانيات المؤسسية للجهات ذات العلاقة وخاصة الإدارة العامة للمرور، ويهدف ايضا الى تأسيس هيئة وطنية تعنى بشؤون النقل التي ستحدث قفزة نوعية بالنسبة إلى كفاءة القطاع وتحقيق الاستعمال الأمثل لإمكانيات الدولة والحد من التكلفة السلبية للمشاكل المرورية، والربط بين الانفاق الحكومي واولويات التنمية.

وقال د.صفر: قد لاقت الاستراتيجية دعما كبيرا من قبل مجلس الوزراء وخاصة قرارات المجلس في اكتوبر 2008 مؤخرا وفي يوليو الجاري بشأن اتخاذ كل الاجراءات اللازمة للتنفيذ وشمول الاستراتيجية في برنامج عمل الحكومة على ان يشكل فريق عمل لمراجعة الاستراتيجية وتقديم تقرير بهذا الشأن وتكليف ادارة الفتوى والتشريع للقيام بالمراجعة القانونية لإصدار مرسوم بإنشاء هيئة وطنية للنقل.

واضاف ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية للمرور وقطاع النقل 2019/2009 في الكويت فقد قامت وزارة الاشغال العامة وبلدية الكويت والجهات المعنية الاخرى بدعم جهود وزارة الداخلية لتنفيذ هذا المشروع الوطني من خلال توفير الاقتراحات والحلول الهندسية اللازمة.

مشروع وطني

واختتم بالإشارة الى ان مشروع الاستراتيجية لا يتعلق بجهة معينة، فهو مشروع وطني يهمنا جميعا ويهم الاجيال المقبلة ويساعد في تطور الكويت، داعيا ممثلي الجهات الى ان يقدموا المقترحات الفعالة واحتياجات جهاتهم لغرض شمولها بالاستراتيجية التي ستمثل دليلا لتطوير القطاع ومعالجة السلبيات خلال السنوات المقبلة.

من جانبه، قال الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء محمود الدوسري: يأتي اجتماعكم التنسيقي هذا في وقت نشهد فيه تحديات كبيرة على المستويين الوطني والاقليمي، فالنقل ليس انتقالا للسلع والبضائع والافراد فحسب، بل هو اساس التطور الاقتصادي والاجتماعي والتجاري والثقافي وغيرها، وقال: بسبب الطلب المتزايد على الخدمات فقد اصبحت المشاكل الناتجة عن الحركة المرورية من ازدحام وحوادث وكلفة اقتصادية وانسانية من التحديات الكبرى التي تتطلب التعامل معها بجدية، واضاف: لقد اولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بموضوع المشاكل المرورية في الآونة الاخيرة، فقد اعتبرت الامم المتحدة «مؤشرات التعامل مع حل المشاكل» جزءا من سياسة التنمية المستدامة وضمنتها تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية ولاول مرة عام 2003، بمشاركة الكويت، كما اكد مجلس وزراء الداخلية العرب على اتخاذ جميع الاجراءات لتحسين السلامة المرورية، وقد اولى مؤتمر القمة العربية الاقتصادية الذي عقد في الكويت يناير الماضي اهتماما كبيرا بموضوع قطاع النقل.

وقال: من هنا كان لزاما علينا في الكويت ان نتصدى لمشكلة المرور قبل ان تصل الى مستويات خانقة تؤثر مباشرة على الانتاج وتساهم سلبا في التدهور البيئي والمادي للمجتمع، واضحت الدعوة الى معالجة هذه المشكلة ملحة خاصة بعد تبني الدولة للرؤية الاستراتيجية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي والتي دعا اليها صاحب السمو الامير في اكثر من مناسبة، لذلك فالتحدي الاكبر الذي يواجه متخذي القرار في الوقت الراهن هو كيف يمكن انشاء شبكات طرق حديثة ونظام نقل مستدام وحركة مرورية كفؤة وسلامة عالية وموانئ ومطارات ومنافذ حدودية قادرة على مواكبة واستيعاب التطور التجاري من حولنا لضمان تنفيذ خطط التنمية وتعزيز دور الكويت الاقليمي، وقال: على الرغم من تخفيض عدد وفيات حوادث الطرق في الكويت عام 2008 الى 410 مقارنة مع وفيات 2007 التي بلغت 447 ووفيات 2006 التي بلغت 460، فإننا لانزال نواجه تحديا كبيرا في بلد محدود السكان كالكويت، وذكر الدوسري انه ولغرض مواجهة الطلب المتزايد على نقل الافراد والبضائع وما يصاحبه من ازدحام وحوادث فقد عزمت الحكومة على وضع «استراتيجية وطنية شاملة وطويلة المدى للمرور والنقل في الكويت 2008 ـ 2017 معززة ببرنامج تنفيذي وزمني تحدد فيه واجبات الوزارات والجهات المعنية وتتضمن آلية لمتابعة وتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية» تحت مظلة اطار التعاون الفني بين حكومة الكويت وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وقد قمنا بالمبادرة باعدادها عام 2008 بمساعدة خبير عالمي وبالتعاون مع الجهات المعنية، وقال: الاستراتيجية تمثل مشروعا متكاملا تم اعداد محاوره استنادا لقرارات الامم المتحدة والتجارب العالمية الناجحة، وقد شمل المشروع جميع المحاور الرئيسية لقطاع النقل الحديث مثل الازدحام والسلامة المرورية والتخطيط والتخطيط النقل العام وغيرها.

تدريب الكوادر الوطنية

وتابع الدوسري: يهدف مشروع الاستراتيجية الى تدريب الكوادر الوطنية لتتمكن من ادارة حركة النقل بكفاءة عالية وتطوير كفاءة الجهات المعنية وتعزيز التنسيق المؤسسي وتطوير شبكات الطرق ونظام النقل وربط عمليات المرور وخدمات النقل بالخطط التنموية للدولة وتقليل حوادث الطرق والازدحام المروري وتلوث البيئة، مشيرا الى انه تم توفير الدعم المطلق لهذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء تمثل في قرار المجلس رقم 1052 في اكتوبر 2008 وقرار المجلس 532 في يناير 2009 بشأن الاسراع بالتنفيذ، وقد تلقينا الدعم ايضا من وزير الداخلية ووكيل وزارة الداخلية ورئيس المجلس الاعلى للمرور بمتابعة الموضوع بالتنسيق مع الجهات المعنية، وقال: لقد كان لدعم وزير الاشغال العامة والشؤون البلدية الاثر الكبير في تجاوز الكثير من المعوقات وانجاح المشروع، حيث كان دعمه نموذجا متميزا للتنسيق المؤسسي، واضاف: من اهم نتائج مشروع الاستراتيجية تحديد رؤية واضحة للمرور وقطاع النقل في الدولة خلال السنوات العشر المقبلة، كذلك المباشرة باجراءات تأسيس الهيئة العامة للنقل «لتقوم بالتخطيط والتنفيذ وادارة مكونات القطاع» كجهة متخصصة لتعزيز الاستعمال الامثل لامكانيات الدولة ودعم خطط التنمية، مشيرا الى انه تم تكليف ادارة الفتوى والتشريع ووزارة الداخلية من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 6 الجاري باعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للنقل بالتعاون مع الجهات المعنية وتقديمه الى المجلس خلال 60 يوما، علما ان هذا الموضوع قد تم شموله في الاستراتيجية الوطنية بالتفصيل وان هذه التجربة قد اثبتت نجاحها في دول كثيرة مثل دبي وسنغافورة واستراليا واميركا.

حملة توعية وطنية

وقال: لقد تمت المباشرة ايضا بالاعداد لحملة توعية وطنية برعاية سامية من صاحب السمو الامير لبيان اهمية المحافظة على الحياة وتذكيرا بضحايا حوادث الطرق، وقال: سيشهد هذا العام تنفيذ مشاريع الاستراتيجية التي ستساهم في خلق قطاع نقل مستدام يتسم بمعايير السلامة العالية ويدعم النمو الديموغرافي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويعزز القفزات النوعية التي تم التخطيط لها على المستوى الاسكاني والصحي والخدماتي والاستثماري والبنية التحتية بما يلبي متطلبات جعل البلاد مركزا ماليا واقتصاديا في المنطقة.

الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل

تم التعامل مع تحديد أهداف الاستراتيجية بشكل شامل لكي تتسع للتنوع الكبير في الخصائص الوطنية التي لها تأثير مباشر على تجليات مفهوم التنمية المستدامة وتطوير القوى البشرية ونظرة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمعالجة مشاكل المرور وقطاع النقل، الأهداف تشمل:

- دعم رؤية صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي وتعزيز موقع الكويت الإقليمي، من خلال ربط قطاع النقل بالخطط التنموية للدولة.
- إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل فاعل للحد من تشابك الاختصاصات وتعزيز الاستعمال الأمثل لإمكانيات واستثمارات الدولة.
- بناء إدارة القطاع بشكل مهني وتعزيز نظام الشراكة والتنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المعنية ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- معالجة ندرة الخبرات الوطنية والحاجة الى نظم المعلومات والبحوث.
- قطاع نقل متكامل ذو شبكات طرق كفؤة ونقل جماعي فعّال يلبي احتياجات تطوير البنية التحتية واستعمالات الأراضي والنمو السكاني، ويتبنى نظام ادارة الطلب على نقل الأفراد والبضائع.
- تطوير سلامة الطرق والحد من الازدحام وتلوث البيئة وتقليل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمشاكل المرورية.
- تطبيق نظام فعّال لمراقبة وتقييم كفاءة التنفيذ والأداء المؤسسي.

مخاطر عدم تنفيذ الإستراتيجية

- استمرار الجهات المعنية بالعمل بشكل منفرد ومن دون تخطيط استراتيجي مشترك وصعوبة معالجة نقص الخبرات الوطنية على مستوى الجامعات والمؤسسات، ما يؤثر على تنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- استمرار التكلفة الاجتماعية للمشاكل المرورية والضغط غير الضروري على الخدمات الحكومية واستمرار الهدر في الاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر القادمة والذي سيتجاوز 27 مليار دينار اذا لم تعالج المشاكل.
- صعوبة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس وزراء الداخلية العرب ومؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ذات الصلة.

المهام الوظيفية لمشروع الإستراتيجية يستند لقرار الأمم المتحدة وتجارب الدول الناجحة

قدم البروفيسور م.كيم جريو عرضا للإستراتيجية جاء فيه: يمثل مشروع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل في الكويت حالة نموذجية وجديدة في المنطقة، ونظرا لعدم وجود تجربة مماثلة في الكويت سابقا والحاجة الى نظم المعلومات والبحوث وندرة الاختصاصات الوطنية فإن المهام الوظيفية للمشروع قد أعدت بشكل متكامل استنادا لقرار الأمم المتحدة الصادر لأول مرة عام 2003 وتجارب الدول الناجحة لتشمل جميع محاور قطاع النقل الحديثة. والاستراتيجية تختلف عن الخطط الروتينية للجهات المعنية كون هذه الخطط غير مرتبطة بهدف وطني مشترك ومؤشرات لقياس فاعلية الأهداف وفترة زمنية للتنفيذ ونظام للتقييم وشراكة جميع الجهات ذات العلاقة للعمل بشكل علمي على تحقيق الأهداف.

وتابع: سعت الاستراتيجية الى تشخيص مسببات الاختناقات المرورية وحوادث الطرق والمشاكل الأخرى ووضع خطة تنفيذية معززة بجدول زمني لمعالجتها، وقد تم تحديد مهام اكثر من 25 جهة معنية بالمرور وقطاع النقل في الكويت واعتماد مجموعة من المؤشرات العملية لقياس فاعلية تنفيذ اهداف الاستراتيجية استنادا للمواصفات العالمية والوطنية، ونظرا لكون عملية نقل الأفراد والبضائع ترتبط بعدة عوامل مثل البنية التحتية والإنسان والمركبة وشرطة المرور والنقل العام واستعمالات الاراضي والخدمات ومواقف المركبات ودور القطاع الخاص والمجتمع وادارة الحركة المرورية وغيرها فإن الاستراتيجية قد قامت بتقييم دور كل عامل وحددت المشاكل المتعلقة به وأساليب معالجتها، وكذلك تم تقييم التجارب العالمية الناجحة التي تم تنفيذها في دول مختلفة من قبل خبير اعداد الاستراتيجية الوطنية في الكويت، وتجارب الدول الخليجية والدول المتقدمة والنامية.

واضاف البروفيسور: لقد تم التعامل مع تحديد أهداف الاستراتيجية بشكل شامل لكي يمكن تحويلها الى مشاريع عملية قابلة للتنفيذ، ولكي تتسع للتنوع الكبير في الخصائص الوطنية ودعم رؤية صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي وتعزيز موقع الكويت الاقليمي، من خلال ربط قطاع النقل بالخطط التنموية للدولة، وكذلك إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل فاعل للحد من تشابك الاختصاصات وتعزيز الاستعمال الأمثل لإمكانيات واستثمارات الدولة من خلال تأسيس الهيئة الوطنية للنقل وتطوير الإدارة العامة للمرور وبناء قطاع نقل من شبكات طرق ذات كفاءة ونقل جماعي فاعل.

وترتكز الاستراتيجية على اربعة اهداف فرعية شاملة هي: «التطوير المؤسسي» و«قطاع النقل المستدام» و«التوعية المرورية» و«مراقبة وتقييم التنفيذ».

واوضح انه تم دعم الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء الموقر «قرار 1052 في اكتوبر 2008 وتوصيات اجتماع 6 يوليو 2009» ولجنة الخدمات العامة وامانة المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابعتين للمجلس والوزراء ووكلاء الوزارات «خاصة الداخلية والاشغال العامة والشؤون البلدية والمواصلات» والمجلس الاعلى للمرور والادارة العامة للمرور والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وفرق عمل الجهات المعنية التي تم تشكيلها لتقييم الاستراتيجية وورشات العمل واطياف المجتمع وجمعية المهندسين الكويتية واستمارات المسح الميداني وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ووسائل الاعلام.

وقد جاءت الرؤية الاستراتيجية على النحو التالي: تحقيق نظام نقل مستدام وسلامة مرورية عالية للاجيال الحالية والمقبلة في الكويت.

وتم تبني الرؤية استنادا الى دراسة البيانات المتوافرة عن قضايا المرور وقطاع النقل في الكويت، تقييم الاتجاهات السائدة والمتوقعة في النمو العمراني والسكاني والبنية التحتية للكويت مستقبلا وتأثير ذلك كله على القضايا المرورية، وزيارات ميدانية لفهم طبيعة عمل شبكات الطرق والتقاطعات والاشارات الضوئية وخدمات النقل العام والمركبات الثقيلة ومواقف المركبات ونظام التخطيط والمواصفات الهندسية، واستشارة الوزراء والجهات ذات العلاقة.

جريو: فشل الأساليب التقليدية في حل المشكلة المرورية

قال البروفيسور م.كيم جريو: ترجع أسباب السلبيات الناتجة عن المشاكل المرورية في العالم الى فشل «الأساليب التقليدية» المتعلقة بالتعامل مع الحركة المرورية وقطاع النقل التي سادت العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد نتج عن ذلك بروز مفهوم «النقل المستدام» على اثر نجاح تبني رسالة «التنمية المستدامة» في قمة الأرض عام 1992. ويهدف هذا المفهوم إلى خلق نظام نقل ذي سلامة عالية ومقبول اقتصاديا وماليا وبيئيا واجتماعيا.

واضاف قد شكل هذا المفهوم واعتبار «سلامة الطرق» جزءا من سياسة الأمم المتحدة لأول مرة عام 2003 إنذارا كبيرا للدول النامية بضرورة تبني إستراتيجيات فعالة وغير تقليدية ومعالجة نقص الخبرات الوطنية. وأوضح ان المرور وقطاع النقل يشكلان منظومة معقدة المحاور لها علاقة بمؤسسات مختلفة. وقد أدى ذلك إلى أن حلول المشاكل المرورية لا تأتي عن طريق ردود فعل نتيجة تفاقم مشكلة بل يجب أن يتم التخطيط العلمي لهذه المشاكل المرورية وان يدرس الطلب المستقبلي للزيادة في المركبات والسكان والنمو الاقتصادي، ومدى كفاءة المعروض من شبكات الطرق وخدمات النقل لاستيعاب هذا الطلب على مدى سنوات عدة، مع تبني نظام تقييم مستدام للمستجدات والخطط الميدانية للتصدي للمشاكل من خلال إستراتيجية ديناميكية شاملة.

واستطرد جريو: يمثل مشروع الإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل في الكويت حالة نموذجية وجديدة في المنطقة كون المهام الوظيفية للمشروع قد أعدت بشكل متكامل استنادا لقرار الأمم المتحدة الصادر لأول مرة عام 2003 وتجارب الدول الناجحة، والإستراتيجية تختلف عن الخطط الروتينية للجهات المعنية كون هذه الخطط غير مرتبطة بهدف وطني مشترك ومؤشرات لقياس فاعلية الأهداف وفترة زمنية للتنفيذ ونظام للتقييم وشراكة جميع الجهات ذات العلاقة للعمل على تحقيق الأهداف. وتسعى الإستراتيجية إلى تشخيص مسببات الاختناقات المرورية وحوادث الطرق والمشاكل الأخرى ووضع خطة تنفيذية معززة بجدول زمني لمعالجتها. ونظرا لكون عملية نقل الأفراد والبضائع ترتبط بعدة عوامل مثل البنية التحتية والإنسان والمركبة وشرطة المرور وغيرها فإن الإستراتيجية قد قامت بتقييم دور كل عامل وحددت المشاكل المتعلقة به وأساليب معالجتها. وبين ان لنجاح التنفيذ، هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ توصيات الإستراتيجية الوطنية بشكل متكامل. علما ان ذلك سيمكن الكويت من لعب دور قيادي على المستوى الإقليمي في هذا المجال، بالنسبة لتبني توصيات الأمم المتحدة ومؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عقد في الكويت في يناير 2009، وإمكانية عرض هذه التجربة النموذجية على دول اخرى.